

ملخص وقائع ورشة عمل حول  
"الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الأقطار العربية"  
الكويت 27 – 29 مارس 2000

عماد الإمام

ملخص وقائع ورشة عمل  
حول "الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الأقطار العربية"

الكويت 27-29 مارس 2000

عماد الإمام

مقدمة

إن دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية أصبح من الأمور المسلم بها، خاصة و أنها توفر موارد مالية مكملة للإدخار الوطني والموارد القابلة للإستثمار داخل كل قطر، وتساهم في نقل التقنيات والمهارات وأساليب الإدارة الحديثة، وتساعد على إستخدام شبكات التسويق الدولية.

وقد تأكدت زيادة أهمية الإستثمارات الأجنبية في الإقتصاد العالمي، حيث أصبحت أول مصدر للرساميل الخاصة بالنسبة للدول النامية. وتفيد آخر الإحصائيات المنشورة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أن حجم الإستثمارات الأجنبية في العالم قد بلغ 644 مليار دولار أمريكي سنة 1998 بالمقارنة مع 464 مليار دولار في سنة 1997 أي بزيادة قدرها 39 % وهي نسبة لم يسبق لها مثيل\*. ومن ناحية أخرى، فقد تبين أن نمو إنتاج ومبيعات الشركات متعددة الجنسيات، وهي أكبر محرك للإستثمارات الأجنبية، قد فاق معدلات نمو الإنتاج والصادرات في العالم. وفي حين تشير هذه الإتجاهات إلى تعاضم دور الإستثمارات الأجنبية في الإقتصاد العالمي، إلا أن هناك مفارقات خطيرة وواضحة بين الدول المتقدمة والنامية من جهة، والدول النامية والدول العربية من جهة أخرى. فبالرغم من إرتفاع قيمة الإستثمارات الأجنبية في العالم، إلا أن الدول المتقدمة حصلت على نصيب الأسد منها، حيث بلغت نسبة هذه الإستثمارات الأجنبية في هذه الدول 92% من إجمالي الإستثمارات الأجنبية في العالم. وفي المقابل فقد تراجعت حصة الدول النامية خلال سنة 1998. ويعزى هذا التراجع إلى إندلاع الأزمات المالية الحادة التي هزت إقتصادات بعض دول شرق آسيا مثل أندونيسيا وتايلند وكوريا الجنوبية خلال سنتي 1997 و 1998.

إلا أن الإنخفاض في قيمة الإستثمارات الأجنبية في البلدان النامية من 173 مليار دولار خلال سنة 1997 إلى 166 مليار دولار في سنة 1998 (وهو أول إنخفاض منذ 13 سنة) لا يجب أن يفسر فقط من خلال الأزمات المالية التي إندلعت في جنوب آسيا، والتي تأثر بها عدد من الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية، بل يجب أن يوضع في إطار طبيعة الإستثمارات الأجنبية خلال السنوات الأخيرة. ففي حين تبقى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المتقدمة متركزة أساساً في قطاع الخدمات الذي يحتاج إلى كثافة في المعرفة والمهارات ويستعمل التكنولوجيا الحديثة، إلا أنها تتركز في الدول النامية في قطاع الصناعات التحويلية ذات الكثافة العمالية الكبيرة التي لا تتطلب قدراً كبيراً من المهارات العالية والتكنولوجيا الحديثة. وأمام التطورات التقنية وطبيعة السلع الحديثة ذات الكثافة المعرفية المتزايدة، فإن الدول النامية التي تفتقر إلى المهارات العالية والتقنيات الحديثة، ستجد دورها مهماً في المستقبل القريب من حيث قدرتها على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بالرغم من إمتلاكها عمالة ذات اجور متدنية، وسنها للقوانين والتشريعات الملائمة في ذلك الخصوص.

أما في الدول النامية التي لم يتجاوز نصيبها 25.8% من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم لسنة 1998، فإنه يمكن ملاحظة أن هذه الإستثمارات قد تركزت في عدد قليل من

\* تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (1999).

الدول مثل الصين والبرازيل والمكسيك وسنغافورة وأندونيسيا التي تستحوذ كمجموعة على قرابة 55 % من الإستثمارات الأجنبية في الدول النامية.

وإذا ما تأملنا في وضع الأقطار العربية، فإن نصيبها لم يتجاوز خلال السنوات الأخيرة الماضية 1% من الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم و 2% من الإستثمارات الأجنبية في الدول النامية. وهذه الإحصاءات تقيد بشكل واضح عدم قدرة الأقطار العربية على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ومنافسة بقية الأقطار النامية مثل دول جنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية.

وهناك تفاوت بين الأقطار العربية فيما يتعلق بقدرتها على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتوقف ذلك على حجم وهيكل إقتصادها والسياسات المتبعة في ذلك الخصوص، وعلى امتلاكها موارد طبيعية من عدمه، حيث أفادت آخر تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أن قدرة الأقطار العربية تعتمد بالخصوص على وجود موارد طبيعية وعلى رأسها النفط.

من ناحية أخرى، فإن هناك فرق في أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الدول العربية، لا سيما من حيث وزن هذه الإستثمارات في التكوين الرأسمالي وفي الإنتاج المحلي. ويلاحظ في هذا الخصوص الأهمية النسبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة في إقتصادات كل من مصر والمغرب وتونس، بالمقارنة مع بقية الدول العربية وخاصة الغير نفطية منها.

لقد قامت الدول العربية منذ مطلع التسعينات بخطوات ملموسة نحو تغيير الأطر التنظيمية الداخلية والخارجية الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر. فبالنسبة للأطر التنظيمية الداخلية، قام عدد كبير من الأقطار العربية بتنقيح قوانين الإستثمار وتوحيدها وجعلها متنسقة بين مختلف القطاعات، بالإضافة إلى تعديل القوانين الخاصة بالتملك الأجنبي والقيود المفروضة على المستثمرين الأجانب في تعاملهم مع الإقتصاد الوطني ومنحهم مجموعة من الحوافز الضريبية وغيرها.

أما فيما يتعلق بتحسين النظم الخارجية للإستثمار وتدفق رؤوس الأموال، فقد قامت الدول العربية وحتى يناير 1999 بتوقيع أكثر من 280 إتفاقية ثنائية لتشجيع وضمان الإستثمار، منها 61 إتفاقية بين الأقطار العربية، استحوذت منها كل من مصر وليبيا والمغرب وتونس على النصيب الأكبر وذلك بتوقيعها مجتمعة 31 إتفاقية. وقام عدد من الدول العربية أيضاً بتوقيع إتفاقيات ثنائية حول تفادي الازدواج الضريبي، حيث بلغ عدد هذه الإتفاقيات 65 إتفاقية حتى يناير 1999، معظمها مع الدول المتقدمة ونسبة 10% منها فقط بين الأقطار العربية.

وبالإضافة إلى الإتفاقيات الثنائية، فقد قام عدد كبير من الأقطار العربية بتوقيع إتفاقيات متعددة الأطراف، لا سيما تلك الخاصة بوكالة ضمان الإستثمار المتعدد الأطراف (MIGA)، والتي تضم 16 دولة عربية، وكذلك الإتفاقية الدولية لفض نزاعات الإستثمار، وإتفاقيات الإقليمية لا سيما تلك المتعلقة بمنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسة العربية لضمان الإستثمار.

وبالرغم من الجهود الحثيثة التي قامت بها معظم الدول العربية في مجال تعديل الأطر التنظيمية والقوانين الخاصة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن قدرتها على منافسة الدول النامية لجذب رؤوس الأموال تبقى متوقفة على تحقيق عدد من الشروط الضرورية، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بتعزيز وتيرة الإصلاح الإقتصادي وتحسين مناخ الإستثمار بكل جوانبه.

وفي هذا الإطار قام المعهد العربي للتخطيط بالكويت بتنظيم ورشة عمل بمقره بالكويت حول "الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الأقطار العربية" في الفترة 27-29 مارس 2000. وقد تم خلالها عرض عشرة أوراق بحثية تطرقت إلى أهم القضايا المتعلقة بهذه الإستثمارات من حيث، محدداتها والسبل الكفيلة بجذبها وتنظيمها بناء على التجارب الدولية، وعلى آخر المستجدات على الساحة العالمية. وفيما يلي نبذة عن الأوراق المقدمة خلال الورشة.

### ملخص الأوراق المقدمة

في ورقة رئيسية، قدم **خوجلي أبو بكر مدير الدائرة الاقتصادية بالمؤسسة العربية لضمان الإستثمار** لمحة عن بعض التطورات الحديثة في مجال الإستثمارات الأجنبية المباشرة ووضع الأقطار العربية في ذلك الإطار، مقدماً بعض الإقتراحات التي من شأنها تفعيل دور الإستثمارات الأجنبية في الأقطار العربية.

بدأ الباحث بإستعراض ملامح أهم إتجاهات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، مؤكداً على الهيمنة المتعاضمة للدول المتقدمة على الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالمقارنة مع الدول النامية. وتوقع أن يتضائل نصيب الدول النامية، والعربية منها في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة أمام تصاعد دور دول شرق أوروبا التي تسعى إلى الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي.

وعند تطرقه إلى مناخ الإستثمار الأجنبي في الأقطار العربية خلال سنة 1999، أكد على عدد من التطورات الإيجابية، لا سيما إرتفاع وتيرة الإصلاح الإقتصادي والتحكم الأفضل في الإختلالات الإقتصادية الكلية. والأهم من ذلك هو تحسن مؤشرات الإستقرار السياسي، ويبدو ذلك من خلال إنتقال الحكم بدون إشكاليات في كل من الأردن والمغرب والبحرين والجزائر وجيبوتي وكذلك إعادة إنتخاب رؤساء مصر وتونس واليمن وسوريا. إضافة إلى ذلك، فإن هناك انفراج في العلاقات أدى إلى وضع حد لبعض الخلافات العالقة بين بعض الدول العربية وتحسن في العلاقات العربية مع كل من إيران وتركيا وأرتيريا وأوغنده، وأخيراً رفع العقوبات الإقتصادية المسلطة على ليبيا. وتزامنت هذه التطورات الإيجابية في المناخ السياسي للأقطار العربية، مع تحسن في المؤشرات الإقتصادية. وكذلك سن القوانين والنشريات وإدخال بعض التغييرات المؤسسية المشجعة للإستثمار الأجنبي، والتي من شأنها تحسين مناخ الإستثمار بشكل عام.

وفي الجزء الأخير من ورقته ركز الباحث على أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى جذب الإستثمار الأجنبي، وحث بعض الشركات العربية الكبيرة في مجالات الإستثمارات المالية والخدمات والصناعات البتروكيماوية وصناعات الأدوية وتربية الحيوانات على الإستثمار في بقية الدول العربية. وأكد أن هذا لا يمنع هذه الشركات من القيام بتحالفات إستراتيجية مع شركات أجنبية ذات خبرة وتجربة أوسع. وأشار إلى أهمية الإسترشاد بتجربة بعض الشركات الكبيرة في الدول النامية مثل هونغ كونغ وكوريا والصين وسنغافوره وغيرها.

وفي ورقة تحمل عنوان "الإستثمار الأجنبي المباشر: تجربة الإستراتيجيات الناجحة"، تعرض **عبد الكلام عبد المؤمن المستشار الإقتصادي بالمملكة العربية السعودية** إلى التجارب الدولية في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر. وقد بدأ الباحث ورقته بالتأكيد على أن الطرق التقليدية المتبعة مثل الأجرور المتدنية والتسهيلات الضريبية لم تعد كافية ولا ناجحة، في وقت تتصاعد فيه المنافسة الدولية على جذب الإستثمار الأجنبي. وعليه، فإن إستراتيجيات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر يجب أن تحدد وفقاً

لمحددات هذا الإستثمار الذي يبحث عن إستغلال أسواق كبيرة أو لوجود موارد أولية و عمالية رخيصة وبنى تحتية ملائمة، أو لوجود عوامل أخرى من شأنها تحسين الكفاءة.

ويواصل الباحث استعراض بعض التجارب الناجحة في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر في كل من البرازيل وبولندا وكندا والصين وهولندا وإيرلندا. وعند إستعراضه للدروس المستفادة من هذه التجارب الناجحة، يؤكد الباحث على أن أية إستراتيجية للإستثمار يجب أن تعتمد على ثلاثة عناصر رئيسية وهي: (1) تكوين سمعة طيبة Image Building. (2) إستراتيجية تسويقية لجذب وخلق فرص الإستثمار Investor Generation. (3) ورعاية المستثمر بعد الإستثمار Investor Servicing.

ويركز كاتب الورقة في هذا الخصوص على أهمية إعطاء المعلومات الصحيحة عن البلد المستضيف، وضرورة الإتساق بين التصريحات الرسمية للمسؤولين والعمل الفعلي على الميدان، مشيراً إلى أن الكفاءة المهنية للمؤسسات، التي تسعى للنهوض بالإستثمار الأجنبي وكفاءة موظفيها وقدرتهم على التعامل مع المستثمرين وعلى التسويق في مجالات وفرص الإستثمارات بعيداً عن المغالطات يعتبر أمراً في غاية الأهمية.

ويعتبر الباحث أن الشق الثالث المتعلق برعاية المستثمرين بعد قيامهم بالإستثمار يعد من الأمور التي لم توليها الأقطار النامية اهتماماً بالرغم من أنها المحددة لحجم الإستثمارات المستقبلية إلى حد كبير، حيث أن سوء معاملة المستثمرين وعدم توفير الظروف الملائمة، يحد من إمكانية الإستثمار في نفس القطر مستقبلاً.

وبناء على التجارب الناجحة، يخلص الباحث إلى بنود يعتبرها رئيسية في تعزيز القدرة على جذب الإستثمار الأجنبي، وهي:

- وجود تشريعات وقوانين تميز بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- الشفافية في تطبيق اللوائح والنشريات.
- تسهيل الإجراءات.
- عدم تقييد حرية المستثمر في الإنتقال.
- وجود حوافز ضريبية وغيرها.
- وجود آليات واضحة لفض النزاعات الخاصة بالإستثمار الأجنبي.
- حماية الملكية الفكرية.
- القدرة على الإستثمار في كل القطاعات.
- إيجاد مناخ إقتصادي عام رحب وملائم.

ويُعطي الباحث بعد ذلك تفصيلاً لملامح الإستراتيجيات الناجحة في جذب الإستثمار الأجنبي.

ويختتم الباحث ورقته بإلقاء الضوء على تجربة المملكة العربية السعودية، حيث يخلص إلى أن بالرغم من تمتع المملكة بالمزايا الملائمة لجذب الإستثمار الأجنبي من حيث، وجود موارد طبيعية ضخمة وبنى تحتية ملائمة وقطاع مالي متقدم وموقع جغرافي جيد، إلا أن البيروقراطية وغياب الشفافية وعدم ملاءمة الإطار التنظيمي، تُعيق نمو الإستثمار الأجنبي في المملكة. ويوصي الباحث في هذا الخصوص بمايلي:

- تحرير الإستثمار الأجنبي المباشر.

- الحد من تدخل الحكومة في الإقتصاد.
- مراجعة قوانين الضرائب.
- تشجيع القطاع الخاص الأجنبي في الإستثمار في البنية التحتية.

وفي ورقة حول "العولمة والإتفاقيات الإقليمية والإستثمار الأجنبي المباشر وتأثيرها على الأقطار العربية"، يتحدث دوشان سولتيز من جامعة كومنيوز في براتزلافيا - سلوفاكيا عن تأثير العولمة والإتفاقيات الإقليمية على الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وعن الخطوات التي يجب أن تتخذها الأقطار العربية إزاء ذلك.

يستهل الكاتب ورقته بالتأكيد على أن موجة العولمة التي يشهدها الإقتصاد العالمي حالياً ليست جديدة، بل شهد مثلها عبر التاريخ وخاصة عند الثورة الصناعية. ولكن هذه الموجة من العولمة تتسم بتقدم تقني لا مثيل له مما يعطيها صبغة وطابعاً خاصاً. وعليه، فإن الكاتب يؤكد على أهمية تناول الإستثمار الأجنبي المباشر من هذا المنطلق، ويستعرض بعد ذلك خاصيات وتطورات الإستثمار الأجنبي المباشر في ضوء موجة العولمة الحالية وهي حسب إعتقاده:

- إرتفاع حجم الإستثمار الأجنبي المباشر، ولكن بشكل غير متوازن بين دول العالم.
- إرتفاع عدد الأقطار المستضيفة للإستثمار الأجنبي، لا سيما بعد سقوط حائط برلين سنة 1989.
- ظهور قطاعات جديدة للإستثمار، مثل قطاع الإلكترونيات والحواسب الصغيرة والنقل الجوي وكذلك البنى التحتية المرتبطة بهذه القطاعات.
- مساهمات الإتفاقيات الإقليمية في خلق فرص جديدة للإستثمار، وخاصة في ظل حرية تحرك السلع والخدمات.
- إرتفاع دور القطاع الخاص كمصدر لرأس المال في العالم، على حساب القطاع الحكومي.
- إرتفاع أهمية قطاع الخدمات على حساب القطاعات المنتجة الأخرى، كمستقطب للإستثمار الأجنبي المباشر، حيث يرجع هذا إلى التطور الحاصل في تقنيات المعلومات والإتصالات.
- توحيد شطري ألمانيا الذي أثر على دور هذه الأخيرة كمصدر للإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- أهمية الصين في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- أهمية دور المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في توفير المناخ الملائم لإجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالرغم عن تناقص دورها تحت وطأة العولمة وشحة الموارد المالية الرسمية في العالم.
- تأثير الأزمات والكساد الإقتصادي على الإستثمار الأجنبي.
- عدم قدرة دول شرق ووسط أوروبا على جذب الإستثمار المباشر.

وبعد إستعراضه لتطورات وخاصيات الإستثمار الأجنبي المباشر، ينبه الكاتب إلى وجود بعض الإستنتاجات الغير دقيقة في أدبيات الإستثمار الأجنبي المباشر. ويؤكد الكاتب أن العوامل السياسية لا تلعب دوراً كبيراً في كل الأحوال حيث أعطى الصين مثلاً على ذلك. من ناحية أخرى، أشار إلى أن تدني الأجور (لوحده) لا يعتبر حافزاً كافياً لإجتذاب رأس المال الأجنبي.

وفي إطار التحليل نفسه يخلص الكاتب إلى استنتاج مفاده وجوب توفير شروط ثلاثة للقدرة على جذب الإستثمار الأجنبي في وقتنا الحاضر:

- التفكير والعمل على نطاق واسع والأخذ بعين الاعتبار خاصيات العولمة من حيث تدويل عملية الإنتاج والتطور التقني. ويعني ذلك ضرورة الاندماج ضمن الإقتصاد الدولي والمنافسة في هذا الإطار.
- أهمية التنسيق في إطار تكامل إقليمي، يخول للمستثمرين الأجانب التعامل مع سوق أكبر، وبالتالي مع فرص استثمار متعددة.
- ضرورة التعلم من التجارب بناء على التطورات والإتجاهات الأخيرة في مجال الاستثمار الأجنبي.

ويتعرض الكاتب في آخر جزء من ورقته إلى تأثير العولمة على الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الأقطار العربية. وبعد توصيف الوضع الحالي الذي يعتبر دون المتوقع من حيث قدرة الأقطار العربية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، يُعطي الكاتب بعض التوصيات الخاصة لجذب الإستثمار الأجنبي لهذه الأقطار نذكر أهمها:

- ضرورة إنشاء سوق عربية مشتركة كصيغة مثلى للتكامل الإقتصادي تسمح بحرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- إيجاد وتوفير إمكانيات وفرص استثمار جديدة بعيداً عن القطاع النفطي في قطاعات مثل الزراعة والصناعات الأخرى وبالخصوص في قطاع الخدمات.
- ضرورة إيجاد منافذ للإستثمار الأجنبي في عدد من الدول العربية، لا سيما من خلال إنشاء المناطق الحرة.

- إيجاد برامج خصخصة تكون جاذبة للإستثمار الأجنبي.
- إيجاد مناخ مؤسسي وتنظيمي ملائم.

وتناول ستيفان أونيو إستاذ الإقتصاد بجامعة رنسلر بالولايات المتحدة الأمريكية في ورقة بعنوان "الإستثمار الأجنبي المباشر وخروج رؤوس الأموال والتنمية الإقتصادية في العالم العربي" موضوعاً هاماً يتمثل في إختبار فرضية ما إذا كان ضعف الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الأقطار العربية هو نتيجة لكثافة التدفقات الرأسمالية للخارج.

وبعد إستعراض بعض الأطر النظرية لتحليل العلاقة بين الإستثمار الأجنبي وتكوين رأس المال من جهة والإستثمار الأجنبي والنمو من جهة أخرى، يستشهد الباحث ببعض الدراسات التي خلصت إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر سلبياً على حجم التكوين الرأسمالي في الأقطار العربية. وينتقل بعد ذلك المؤلف لتحليل الوضع الراهن للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الأقطار العربية، حيث يخلص إلى ملاحظات أهمها: أن الأقطار العربية بصفة عامة غير جاذبة للإستثمار الأجنبي، أن المستثمرين الأجانب لا يعيدوا استثمار أرباحهم في المنطقة، وأنهم في الغالب يتحصلون على رؤوس الأموال من الأقطار العربية نفسها، وأن الديون ما زالت تمثل مصدراً أهم من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل التنمية.

ثم يستعرض الباحث في ورقته نموذجاً نظرياً يخضعه في فترة لاحقة للإختبار، مستخدماً بيانات مقطعية – زمنية خاصة بعشرة أقطار عربية، حول محددات دخول وخروج رؤوس الأموال المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر. ويخلص الكاتب من خلال النتائج التطبيقية التي حصل عليها إلى أن بعض المتغيرات الكلية مثل، سعر الصرف، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، معدل التضخم، وصافي الإحتياطي الأجنبي، تلعب دوراً هاماً في جذب رؤوس الأموال من الخارج. فوجد

الباحث مثلاً أن تخفيض قيمة العملة (أو المحافظة على سعر صرف حقيقي تنافسي) وإرتفاع سعر الفائدة يحدان من درجة خروج رؤوس الأموال، التي تمثل سبباً من أسباب ضعف صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأقطار العربية حسب إعتقاده. وهذا يعني ضرورة إتباع سياسات نقدية ومالية ملائمة وغير توسعية.

من ناحية أخرى، فقد خلص الباحث إلى نتيجة معاكسة للتوقعات النظرية مفادها أن تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج ليس لها أثر سلبي على النمو في الدول النامية. وهذا ناتج حسب إعتقاده عن ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الاستثمارات الإجمالية في الأقطار العربية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عن الأهمية النسبية لعناصر أخرى في تفسير النمو في هذه الأقطار مثل الإنفاق الحكومي.

وفي ورقة حول "العلاقة بين الاستثمار والتجارة: معاملة الاستثمار في المفاوضات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية"، يستعرض محسن هلال المستشار الإقليمي لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا التابعة للأمم المتحدة، أهم ملامح إتفاقية الاستثمارات المرتبطة بالتجارة (TRIMS) في ظل منظمة التجارة العالمية.

ويتطرق الباحث بالتحديد إلى تلك الإجراءات الخاصة بالاستثمار الأجنبي غير المتسقة مع بعض بنود إتفاقيات الجات حول التجارة في السلع، لا سيما الإلتزام بمعاملة السلع الأجنبية والمحلية على حد السواء وعدم إستخدام الإجراءات غير الجمركية كشكل من أشكال الحماية.

ثم تعرض الكاتب إلى الإجراءات المتبعة في إطار إتفاقية (TRIMS) وإلى واجبات و الإلتزامات الدول الأعضاء الموقعة عليها. وبعد عرض المداولات التي تخضع لها هذه الإتفاقية منذ الإجتماع الوزاري لمنظمة للتجارة العالمية الذي عقد في سنغافوره سنة 1996 يعرض المؤلف تحليلاً إقتصادياً لمحتويات هذه الإتفاقية وتأثيرها على إقتصادات الدول النامية، خاصة فيما يتعلق بعدم الأخذ بعين الاعتبار احتياجات هذه الدول التنموية وضرورة تطوير قطاع صناعي محلي وعدم إعاقة الاهتمام لأولويات كل دولة على حدة.

ويختتم الباحث ورقته بالتأكيد على أن تخوفات الدول النامية من الآثار السلبية الممكنة لهذه الإتفاقية على إقتصاداتها، قد إنعكست في بعض المطالبات التي وردت قبيل الإجتماع الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة في سياتل 2000. ومن أهم هذه المطالبات تمديد الفترات الإنتقالية قبل التطبيق الكامل لهذه الإتفاقية. ويرى كاتب الورقة من ناحيته أن العلاقة بين التجارة في السلع والاستثمار في المفاوضات المستقبلية يجب أن تقوم على عدة عناصر، من بينها: الربط مع الإتفاقيات الأخرى وعلى رأسها الإتفاقيات الخاصة بالخدمات (GATS)، والتنسيق بين سياسات المنافسة داخل كل قطر وإتفاقية (TRIMS)، والمرونة في التعامل مع بعض القطاعات الحيوية، والأخذ بعين الإعتبار الأهداف التنموية للأقطار النامية بما فيها الإعتبارات المتعلقة بالأمن الوطني.

وتناول فابيو ملنكيني من جامعة لويجي بايطاليا موضوع التجارة في المنتجات المرحلية

بالخارج  
**(Outward Processing Trade (OPT)).** يُعرف المؤلف OPT على أنها شكل من أشكال التخصص العمودي في العملية الإنتاجية، حيث يوكل لشريك من الخارج تنفيذ مرحلة من مراحل الإنتاج على أن يتم إعادة تصدير المنتج النهائي إلى المنتج الأصلي، الذي يتولى تسويق وبيع هذه المنتجات. وتمثل OPT طريقة لتحويل جزء من العملية الإنتاجية إلى شريك في الخارج، لأسباب مثل

تدني تكلفة اليد العاملة أو وجود خاصيات مميزة عند الطرف الخارجي تخول إلى المنتج الأصلي التقليل في تكلفة الإنتاج.

ويقارن الباحث OPT بالإستثمار الأجنبي، ويرى أن ما يميز الأول عن الثاني كشكل من أشكال التخصص العمودي في العملية الإنتاجية، هو أن OPT ينتج عنها تكلفة إستثمار أقل بالنسبة للمنتج الأصلي بالمقارنة مع الإستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي، فهي تحتوي على أقل مخاطرة. ومن ناحية أخرى، يُبرز كاتب الورقة أن OPT يمكن أن تُحقق الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي مثل نقل التقنيات وطرق الإدارة الحديثة وذلك لأن المنتج الأصلي له مصلحة في أن يكون إنتاجه النهائي ذات جودة عالية وتكلفة متدنية.

ويبين الباحث أن OPT تمارس بشكل واضح من قبل بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها النمسا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا التي تستحوذ مجتمعة على قرابة 90% من هذا النوع من التجارة الصادرة من دول المجموعة الأوروبية. ويعقد مقارنة بين منطقتين رئيسيتين في التعامل مع أوروبا في هذا النوع من التجارة، وهما منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنطقة دول وسط وشرق أوروبا. ويقع على رأس قائمة بلدان المنطقة الأولى كل من تونس والمغرب ومالطا وإسرائيل وتركيا، بينما يقع على رأس بلدان المنطقة الأخرى مثل رومانيا وبولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا. وباستخدام مؤشرات كمية لقياس درجة التنافس، يخلص الباحث إلى وجود منافسة حادة بين أقطار المنطقتين ليس فقط على مستوى التوزيع الجغرافي، بل أيضا على مستوى التكوين السلي بالنسبة لتجارة OPT. ولكنه يستنتج أن المنافسة على مستوى المنتجات أكثر حدة منها على مستوى الإتجاه الجغرافي لهذه السلع، وهو ما يدل على وجود معاملات تفضيلية مرتبطة بالعلاقات السياسية والثقافية بين دول المجموعة الأوروبية وأقطار هاتين المجموعتين.

ويظهر من التحليل الذي يقوم به كاتب الورقة أن هناك تركيز واضح لتجارة OPT على السلع النسيجية والملابس من ناحية وعلى المعدات الكهربائية والميكانيكية من ناحية أخرى.

وسعيًا لتفسير محددات تجارة OPT بين الدول الأوروبية والدول الواقعة في المنطقتين، إستخدم الباحث نموذج الجاذبية (Gravity Model) القياسي، حيث أدرج عدداً من العوامل المفسرة وعلى رأسها المسافة والأجور بالإضافة إلى عدد من المتغيرات الأخرى. وبعد تطبيق النموذج بالنسبة للنسيج والملابس من جهة والمعدات الكهربائية والميكانيكية من جهة أخرى، خلص الباحث إلى أن تجارة OPT تتناسب طردياً مع تدني تكلفة النقل والأجور، وأن تجارة OPT ترتبط بعلاقة موجبة مع حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة. ويعزو المؤلف هذا الارتباط الموجب إلى أن OPT يمكن أن تكون فترة إختبار للقطر المضيف، فإذا نجح التعامل مع القطر المعني على مستوى OPT فإن من المتوقع زيادة حجم الإستثمارات الأجنبية في ذلك القطر.

ومن الفروق التي وجدها المؤلف بين القطاعين المذكورين هو أنه في حين يرتفع OPT مع ارتفاع حجم التجارة العادي في نفس السلع بالنسبة للمعدات الكهربائية والميكانيكية، فإن العكس صحيح بالنسبة لقطاع الملابس والمنسوجات، حيث ينخفض حجم OPT مع ارتفاع حجم التجارة العادية في نفس السلع.

ويتناول سوارك بوردية من جامعة PNG في بابا نيوغينيا موضوع "جذب الإستثمارات الأجنبية في الصناعات الإستخراجية". يبدأ الباحث ورقته بتقديم عرض شامل حول الصناعات الإستخراجية في الأقطار العربية من حيث حجم الموارد الطبيعية المتاحة في كل قطر ودرجة إستغلالها.

ويبين من خلال عرضه وجود موارد طبيعية متنوعة إضافة إلى النفط، كما يبين درجة عدم الإستغلال الكامل لهذه الموارد من قبل الأقطار العربية.

وأشار الكاتب إلى أن الحجم الحالي للإستثمارات الأجنبية في القطاعات الإستخراجية في الأقطار العربية قد بلغ ما قيمته 470 مليون دولار، ويتوقع بلوغ هذه الإستثمارات 10 مليارات دولار في المدى المنظور و 20 مليار دولار في الأجل الطويل.

ويرى الباحث أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة هي الأداة التي يتوجب على الأقطار العربية توظيفها من أجل الإستغلال الكامل لمواردها الطبيعية. فيشير إلى أن هذه الإستثمارات يمكن أن تساهم في تطوير البنى التحتية، خاصة وأن عدداً كبيراً من المناجم يقع في أماكن نائية وغير متطورة. وعليه، فإن تطوير هذه المناجم والإستغلال الجيد للموارد الطبيعية الموجودة فيها يمكن أن يعود بالنفع على بقية القطاعات الحيوية في الإقتصاد، من خلال العلاقات التشابكية مع هذه القطاعات.

وفي خلاصة ورقته يقترح الباحث مجموعة من التوصيات اللازمة لجذب الإستثمار في قطاع الصناعات الإستخراجية، وعلى رأسها سن القوانين والتشريعات، التي تضمن حقوق الملكية وإعطاء الحوافز والضمانات اللازمة للمستثمرين الأجانب للإستثمار في هذا القطاع.

وفي ورقة تحمل عنوان "الإستثمارات الأجنبية المباشرة التحويلية لنقل التكنولوجيا في الأقطار العربية" تعرض خالد طوقان من طوقان للاستشارات في المملكة الأردنية الهاشمية إلى قضية دور الإستثمارات الأجنبية في نقل التقنيات للأقطار العربية.

بعد التعريف بالتقنية، (على أنها استخدام المعرفة العلمية في عملية الإنتاج) تتناول الورقة الوسائل الكفيلة بنقلها من الخارج، ومن بينها الإستثمارات الأجنبية المباشرة أو المشاريع المشتركة Joint ventures وأشكال عديدة أخرى من التعاقد. وعند تناوله خاصية التقنيات المنقولة إلى المنطقة العربية يستخدم المؤلف حجم الاستيراد كمؤشر لهذه التقنية المنقولة، ويؤكد على أنها زادت خلال السنوات الأخيرة بدليل زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والمعدات في الأقطار العربية. وعن مصادر هذه التقنيات يقوم الكاتب بترتيب الدول الأوروبية كأول مصدر تليه في ذلك الولايات المتحدة ودول شرق آسيا، ثم يقوم بترتيب طرق نقلها إلى الدول العربية حيث وجد أن المشاريع الجاهزة Turn- Key Contracts وعقود الوكالة License Agreements والتعاقد الثانوي Subcontracts والتدريب، تعد من أبرز هذه الوسائل.

وتناول الباحث بعد ذلك دور الإستثمارات الأجنبية في نقل التقنيات إلى الأقطار العربية، وخصوصاً من حيث ضمان استدامة التنمية والقضاء على بعض المشاكل التنموية أبرزها الفقر والبطالة. كما عرض الكاتب الأسباب التي تجعل الإستثمارات الأجنبية المباشرة تنقضى عدداً من المعوقات التي تحول دون انسياب التقنيات إلى الأقطار العربية بالشكل والوقت الملائم. واختتم الباحث ورقته بعرض الخطوات والإجراءات التي اتخذها الأردن لجذب الإستثمارات الأجنبية وعلى رأسها برامج الخصخصة الطموحة التي بدأت في تنفيذها مؤخراً، وأكد على أهمية دور القطاع الخاص في جذب الإستثمارات الأجنبية التي تنقل التقنيات الحديثة، وعلى دور الحكومات في سن القوانين والتشريعات اللازمة واستخدام الحوافز الملائمة لتعظيم الفائدة من الإستثمار الأجنبي المباشر.

ويركز عبد الستار الشمنقي من جامعة مونبولي بفرنسا على إتفقيات الشراكة الأوروبية - المتوسطة والإستثمار الأجنبي المباشر في تونس. وبعد مقدمة حول دور اتفاقيات الشراكة والتكامل الاقتصادي في التنمية، يبرر الكاتب دخول تونس في اتفاقية شراكة مع المجموعة الأوروبية بوجود آثار

إيجابية محتملة من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. حيث تمثل تونس حسب إعتقاده نقطة استقطاب هامة للاستثمارات الأجنبية، نظراً لوجود الموارد الطبيعية وتدني مستوى الأجور ووجود حوافز ضريبية وغيرها. ومن خلال استعراضه لبعض الإحصاءات يخلص الكاتب إلى أن أثر الاستثمار الأجنبي في تونس كان إيجابياً، لاسيما على مستوى التوظيف في قطاعات مثل النسيج والجلود ومنتجاتها. ويشير الباحث إلى أن حصة تونس من الاستثمارات الأجنبية في العالم بلغت 0.2%، تركزت في ثلاثة قطاعات رئيسية، وهي الطاقة والسياحة والنسيج.

وبعد وصف نظام الحوافز وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد التونسي، استخدم الباحث نموذجاً للتوازن العام لقياس آثار اتفاقية الشراكة بين تونس والمجموعة الأوروبية، لاسيما على الاستثمار الأجنبي المباشر. وبناء على الافتراضات التي اعتمدها وصل إلى نتيجة مفادها أن الاتفاقية ستزيد من إنفتاح الاقتصاد التونسي وتشجع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التحسين في تخصيص الموارد ورفع انتاجية رأس المال والعمالة.

وفي ورقة حول "العلاقة بين الحوافز الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر"، يتطرق رضا علي من جامعة أولستر بالمملكة المتحدة إلى تأثير الحوافز الضريبية، وأهميتها بالمقارنة مع بعض الحوافز الأخرى، على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطر مثل مصر. ولهذا الغرض قام الباحث باتباع منهجين: الأول من خلال إجراء مقارنة بين مصر وعدد من الأقطار الأخرى ثلاثة منها في شرق آسيا وثلاثة في شرق أوروبا وواحد من أمريكا اللاتينية. أما المنهج الثاني، فقد تمثل في بحث ميداني تناول 38 شركة أجنبية عاملة في مصر، بغرض التعرف على أهم الأسباب والحوافز التي دفعت هذه الشركات للاستثمار في مصر.

وتبين من مقارنة مصر مع بعض الدول الأخرى، أن الأولى تُخضع الشركات إلى معدلات أعلى من الضريبة. وبالنظر إلى نتائج البحث الميداني تبين أن الحوافز الضريبية في مصر لا يمكن اعتبارها من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. ومن ناحية أخرى، خلص الكاتب إلى أن الاستقرار الاقتصادي والسياسي والشفافية والإتساق بين القوانين واللوائح ووجود بنية تحتية متطورة هي أهم من الحوافز الضريبية لاسيما في حالة مصر، ولكنه يطالب في نفس الوقت بتخفيض معدلات الضريبة على الشركات الأجنبية، وإدخال مزيد من الإتساق في الحوافز الضريبية المقدمة إلى المستثمرين الأجانب.

وفي آخر ورقة قطرية، تعرض كل من هالة إبراهيم من جامعة أحفظ وحسن عثمان علي من بنك السودان إلى "الاتجاهات الحديثة للاستثمارات الأجنبية في السودان". وبعد إستعراض الوضع الإقتصادي العام في السودان والتعرض إلى هيكل الإستثمارات الأجنبية المباشرة فيه، يُحلل الباحثان أسباب ضعف حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان عازيين ذلك الضعف إلى عدة عوامل من بينها: البيروقراطية وثقل الإجراءات، عدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي وضعف البنية التحتية. وبالرغم من سن السودان عدة قوانين وإعطائها عدة حوافز للمستثمر الأجنبي إلا أن عدم التطبيق الجيد لهذه اللوائح بالإضافة إلى عدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي يحرم السودان من الإستثمارات الأجنبية التي يمكن أن تخدم النمو الإقتصادي كما بين المؤلفان ذلك بإستخدام نموذج قياسي.

## توصيات الورشة

بناء على الأوراق المقدمة لورشة العمل والنقاش الذي دار خلالها، خرج المشاركون بمجموعة من التوصيات يمكن تلخيص أهمها في التالي:

- أمام الدور الهامشي للأقطار العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يتعين على هذه الأقطار مراجعة أنظمة الحوافز والأطر التنظيمية الخاصة بهذه الاستثمارات وتحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة، لا سيما من خلال خلق بيئة اقتصادية وسياسية ومؤسسات ملائمة.
- لا ضرورة ولا حاجة للإستثمارات الأجنبية التي لا تخدم الأهداف التنموية وتعبر عن أولويات كل قطر بشكل واضح.
- عدم التركيز على الحوافز التي يمكن أن يمنحها أي قطر من الأقطار المنافسة. وبالتالي، فإن الحوافز الضريبية وتدني الأجور لم تعد حوافز كافية لوحدها لجذب الاستثمار الأجنبي.
- أهمية دور المؤسسات التسويقية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهمية أن يكون العاملون فيها على قدر عالي من الكفاءة.
- أهمية تطوير قطاع محوري (Niche) لجذب الاستثمار، بحيث يستجيب هذا القطاع إلى الأولويات التنموية داخل كل قطر.
- أمام الاتجاه الحديث للاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاعات ذات الكثافة المعرفية والتقنية العالية، يتعين على الأقطار العربية محاولة تنمية قطاعات جاذبة بعيداً عن القطاعات التقليدية مثل قطاع الطاقة وقطاع الصناعات التحويلية. ويتوقع أن يلعب قطاع الخدمات في هذا الخصوص دوراً كبيراً في المستقبل.
- ما زال هناك مجال رحب للإستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعات الإستخراجية.
- أهمية استخدام وتوظيف اتفاقيات الشراكة والتكامل الاقتصادي، لاسيما العربية - الأوروبية من خلال الإتفاقيات الأوروبية - المتوسطية والعربية- العربية، من خلال منطقة التجارة الحرة العربية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ضرورة الدراسة المتأنية للأثار الممكنة للإتفاقيات التجارية الحديثة في ظل منظمة التجارة العالمية، لا سيما تلك المتعلقة والمرتبطة بالإستثمار (TRIMs) والخدمات (GATS)، وتحليل أثارها الممكنة على الإستثمار الأجنبي المباشر من ناحية، وعلى الأولويات التنموية لكل قطر من ناحية أخرى.
- البحث في طرق بديلة لنقل التقنية والإدارة الحديثة، لا سيما تجارة OPT، حيث يمكن أن تمثل هذه الطرق حافزاً للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المستقبل.